

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال المقدم من النائب السيدة بولا يعقوبيان حول تلوث كامل الشاطئ بسبب رمي النفايات في البحر.

المرجع : إيداع رئاسة مجلس النواب رقم ١/س تاريخ ٢٠١٨/٦/١٣ ومرفقاته.

جواباً على السؤال النيابي المقدم من النائب السيدة بولا يعقوبيان حول تلوث كامل الشاطئ بسبب رمي النفايات في البحر.

نبدى بعد إستطلاع رأي وزارة البيئة ما يلي :

أولاً : تجري وزارة البيئة كشوفات دورية على مطمري برج حمود والكوستابرافا، وبناء على ذلك تم إجراء حوالي /٥٠/ كشفا على مطمر الكوستابرافا و /١١/ كشفا على مطمر برج حمود، وقد صدر عن الوزارة العديد من الكتب التي تُبين الوضع البيئي لكل مطمر على حدا والشروط البيئية المنفذة وخصوصا بما يتعلق بمحطات معالجة العصارة الناتجة عن المطمرين واللذين يعتبرتا تقنياً من أجود المحطات وفقاً للمعايير البيئية العالمية ، بالإضافة الى الإجراءات المطلوب إتخاذها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢١ تاريخ ٢٠١٨/١/١٨ الذي لحظ تطوير معلمي الفرز في كل من الكرنطينا والعروسية من أجل تحسين عملية الفرز الآلي والإستحصال على المواد التي يمكن إعادة تدويرها والتي سوف تستكمل بتاريخ أقصاه أواخر عام ٢٠١٨ .

أما بشأن المكبات الموجودة بمحاذاة الشاطئ، فقد قامت الوزارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد "المخطط التوجيهي المحدث لإغلاق وإعادة تأهيل المكبات العشوائية في لبنان" في ٢٠١٧/٩/١٩ وقد صدر على ضوءه قرار مجلس الوزراء رقم /٧٠/ تاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ القاضي بتكليف مجلس الإنماء والإعمار تأهيل المكبات العشوائية في محافظتي جبل لبنان وكسروان وجبيل، بعد إعداد الدراسات التفصيلية اللازمة وتخصيص مبلغ أولي قيمته /٢٠/ مليون دولار لهذه الغاية.

ثانياً : إن وزارة البيئة تقوم بمتابعة الأوضاع البيئية والإجراءات المتخذة من مختلف المؤسسات الصناعية للحد من تلوث الشواطئ نتيجة النفايات الصناعية، وذلك بالتعاون مع مشروع

"مكافحة التلوث البيئي في لبنان" الذي يقوم بتقديم الدعم التقني المجاني وقروض ميسرة بفائدة حوالي صفر بالمئة لتنفيذ الإجراءات التخفيفية للحد من مصادر التلوث، كما نشير الى صدور المرسوم رقم ٤٧١ ٨ تاريخ ٢٠١٢/٧/٤ المتعلق بالالتزام البيئي للمنشآت.

ثالثا: فيما يتعلق بقمع المخالفات التي ترتكبها الشركات الملتزمة طمر النفايات، فإن مجلس الإنماء والإعمار إتخذ عدد من الإجراءات والخطوات، لتسوية الوضع البيئي للمطمرين المذكورين.

أما في ما خص دراسات تقييم الأثر البيئي، فإنه لم يتم حتى تاريخه إستكمال دراسات تقييم البيئي للمطمرين، إذ تم تزويد وزارة البيئة مؤخرا بتعديل الدراسات البيئية المذكورة.

رئيس مجلس الوزراء

سعد الحريري